# مرويات الأزهري من الحديث النبوي الشريف في معجمه تهذيب اللغة

**د. رانية محفوظ عثمان الورفليّ**
قسم اللغة العربية وآدابها/كلية الآداب/جامعة بنغازي

## مُلخّص البحث

يُعُدُّ مُعجم تهذيب اللغة لصاحبه أبي مَنْصور الأزْهَريّ علامة فارقة في التأليف المعجميّ وبداية لمرحلة جديدة فيه، وما كان ذلك لغزارة المادّة اللغويّة وتنوعها فحسب؛ ولكن لإتباعه منهجًا مختلفًا في تأليف معجمه؛ حيثُ اعتمد كثرة الاستشهاد على الموادّ التي يرويها–فضلاً عن كلام العرب وأشعارها–بالقراءات القرآنيّة، والأحاديث النبويّة، والأخبار المرويّة، ممّا لمْ تألفه المعجمات من قبلُ، وكان مثارَ جدل بين أغلب علماء اللغة في ذلك الوقت.

وكان الأزهريّ ممّن بَرزَ– إلى جانب جمع اللغة وتدوينها– في طلب الحديث وروايته، فعُرف بأنّه لغويّ مُحدِّث له سماع للحديث النبويّ عن عدد من أعلام محدّثي عصره، وأنّه من رواته الذين أثنى عليهم العلماء ووثّقوا رواياتهم.

الأمر الذي طرح في نفسي سؤالاً عن أثر معرفة اللغويّ بالعلوم الأخرى على منهجه في التأليف، وبخاصّة إذا ما خالف ذلك المنهج ما كان سائدًا في عصره. وللإجابة عن هذا السؤال كان لابدّ من تتبع تلك الروايات في مظانّها، فظهرت فكرة هذا البحث الذي يتناول دراسةً وتحليلاً مرويات الأزهريّ من الحديث النبويّ في كتابة تهذيب اللغة، مع مقارنتها بروايات كتب الحديث ومصنّفاته، في محاولة لمعرفة منهج الأزهريّ في استشهاده بالحديث في معجمه، وبيان أثر رواية الحديث، ومعرفته بعلومه ومصطلحه على الاحتجاج به، وهل اختلف احتجاجه به وفقاً لذلك أم لا؟

وقد توصّلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ لمعرفة الأزهريّ بمصطلح الحديث وروايته إياه مسندًا أثرًا كبيرًا على منهجه؛ فاتخذه أساسًا للاحتجاج به على اللغة في كثير من قضاياه التي يعرض لها، وإن لم يختلف اعتماده عليه باختلاف درجة الحديث، فالحديث حاضر عنده في كل موضع ومسألة لغويّة كانت أم صرفيّة أم نحويّة.

## مقدّمة

تتناول هذه الورقات — دراسة وتحليلاً –مرويات الأزهريّ من الحديث النبويّ الشريف في معجمه "تهذيب اللغة"؛ ذلك أنّ الدّارس لقضايا الاستشهاد بالحديث النبويّ في اللغة يُدرك اختلاف أهل اللغة عن النّحاة في اعتمادهم الحديث النبويّ شاهدًا على المادّة اللغويّة التي يروونها في مُصنّفاتهم، وذلك بحسب القضايا التي كانت تعرض لهم من جهة، وبحسب معرفتهم بأصول الحديث ورواياته من جهة أخرى.

ففي حين كَثُر الاستشهاد بالحديث في المعجمات على قضايا المعاني ودلالات الألفاظ؛ فإنّ الاستشهاد به على القضايا الصوتيّة والصرفيّة كان أقلّ، ولم تحظ المسائل النحويّة سوى بعدد محدود من تلك الأحاديث في معجمات بعينها، فالمعجمات اللغويّة –في الأساس– لم تكن تُعنى بالقضايا النحويّة إلا لمامًا، وفي نواح استطرادية عند طرح بعض المعاني الدلاليّة ليس أكثر.

مثل هذا التفاوت في الاستشهاد بالحديث النبويّ على القضايا اللغويّة المختلفة، نجده في استشهاد اللغويين أنفسهم – أي في منهجهم في التأليف– ففي حين يكُثر الاستشهاد بالحديث عند طائفة عُرفت بروايتها للحديث، ومعرفتها بطرق تحمّله، ودرايتها بشروط صحّته؛ فإنّه يقلّ عند طائفة أخرى لم يكن لها مثل هذه المعرفة والدّراية، فاقتصرت روايتُهم الحديث على ما سمعوه من غيرهم، أو نقلوه عمَّن سبقهم.

وقد كان الأزهريّ على رأس المكثرين من الاستشهاد بالحديث النبويّ في شتى القضايا اللغويّة التي يطرحها في مصنفه. مثل هذا الإكثار من الاستشهاد بالأحاديث النبويّة عند الأزهريّ – دون قيد أو شرط يُذكر– مقارنة بغيره ممّن سبقه أو عاصره، طرح في نفسي سؤالا عن السبب أو الأسباب التي حدت به إلى اعتماد الحديث شاهدًا أساسًا على اللغة دون غيره ممّن شاركه التأليف المعجميّ في تلك الفترة.

والإجابة عن هذا السؤال كانت واضحة لا تتطلب كثير بحث ودراسة لكلّ من اطلع على كتابه التهذيب ودرس مقدّمته التي بها افتتح مُعجمه.

فكثرة الاستشهاد بالحديث النبويّ دليلُ معرفة واسعة بالحديث النبويّ وروايته، ودراية بأسانيده وطرقه، وهذا الأمر لا نجده إلا عند محدّث أو عالم بالحديث وطرق تحمّله وأدائه،

وقد ثبت هذا من خلال ترجمة الأزهريّ التي أظهرت تلقّيه الحديث عن محدّثين ثقات في عصره. غير أنّ أسئلة أخرى لا تقلّ أهمية كانت تتوارد على ذهني عن مدى معرفة الأزهريّ برواية الحديث، وعن المنهج الذي اتبعه في الاستشهاد بالأحاديث النبويّة في معجمه، وعن رُتبة الأحاديث التي يُثبتها في كتابه ودرجة صحتها، وهل يُفرّق في استشهاده بالحديث على القضايا المختلفة؟ وبخاصة عند مناقشة مسألة صرفيّة أو نحويّة.

بمعنى هل كان يجتهد في إيراد الأحاديث الأعلى رتبة والأصحّ سندًا عند تناوله قضايا الصرف والنّحو أم لا؟ ثمّ لماذا كان يذكر سند الحديث في بعض المواضع ويُغفله في أخرى؟

هذه التساؤلات كانت في حاجة إلى إجابة وافية ودراسة مختصّة؛ لذلك عزمتُ على أن أخصّص هذا البحث لدراسة مرويات الأزهريّ من الحديث النبويّ في معجمه التهذيب دراسة تحليليّة مقارنة، تلك المرويات التي يرويها مُسْنَدة إلى أحد شيوخه موضّحًا أنه يرويها بسنده هو عنهم.

فقسّمتُ الدّراسة على مباحث، تناول الأوّل منها ترجمة موجزة للأزهريّ ولبعض شيوخه الذين يورد أسماءهم، وسند روايته عنهم عند استشهاده بالحديث في معجمه.

في حين خصّصتُ المبحث الثاني لعرض قضية مصطلح الحديث عند الأزهريّ. أمّا الثالث – صُلب الدّراسة وجوهرها– فيتناول الأحاديث المسْندة في معجم التهذيب، ويتتبّع مواضعها في كتب الحديث، فأوردُ سند الحديث كما يذكره الأزهريّ، ثم سند الحديث ودرجته كما تذكرها كتب الحديث مع الإشارة إلى نوع الاستشهاد به في المعجم.

لتُختتم الدراسة بعدد من الملحوظات والنتائج والمقارنات بين هذه المباحث، في محاولة للوصول إلى رؤية محددة، وفهم دقيق لمنهج رواية الأزهريّ للحديث النبويّ في معجمه.

## المبحث الأوّل

## الأزهريّ وشيوخه في ميزان الجرح والتعديل ونقد الرّجال

عندما نتحدّث عن ترجمة الأزهريّ أو بعض شيوخه فإنّنا لا نقصد بذلك تكرار المكرّر أو إيراد معلومات لغرض الإطالة والحشو، ولكنّنا نريد بذلك بيان منزلة الأزهريّ ومن روى عنهم، ومرتبتهم بين علماء الحديث لنُثبت بذلك رسوخ قدمه وطول باعه في هذا العلم من خلال توثيق العلماء له وأقوالهم فيه، – وإنْ لم يكن اشتهر بالرواية والتحديث– لأنّ هذه المنزلة هي الأساس الذي بُنيت عليه قضية الاستشهاد بالحديث النبويّ في معجم التهذيب.

**الأزهريّ:**

محمّد بن أحمد بن الأزْهَر بن طَلَحَة بن نُوح بن أزهر، أبو منصور الأزهريّ الشافعيّ. ولد بهَرَاة[1] (282 هـ)، وبها توفي سنة (370هـ).

**شيوخه:** تذكر كتب التراجم أنّه تلقى الحديث عن عدد من شيوخ هراة وبغداد وغيرها، فأخذ عن الربيع بن سليمان، والحسين بن إدريس، ومحمّد عبد الله الشافعيّ، ومحمّد بن عبد الرّحمن السَّامي، وأبو القاسم البَغَويّ، وأبو بكر بن أبي داود، وأبو الفضل المنذريّ، وعبدالله بن عُروة، وعبدالله بن محمد بن هَاجَك، وغيرهم من أئمّة الحديث واللغة[2].

وقد وردت بعض هذه الأسماء –كما سيتبين لاحقًا– عند روايته الحديث في معجمه بسنده، في حين تظهر أسماء أخرى يروي عنها لم تذكر كتب التراجم أنّه قد سمع عنهم.

**أقوال أصحاب التراجم والطبقات في الأزهريّ:**

يقول عنه الدّاوودي في طبقاته: "كان إمامًا في اللغة، بصيرًا في الفقه، عارفًا بالمذهب، عالي الإسناد، نَخِين الورع، كثير العبادة والمراقبة، شديد الانتصار لألفاظ الشافعيّ، متحريًّا في دينه، أدرك ابن دُريد وامتنع عن أن يأخذ عنه اللغة"[3]، والكلام نفسُه عند السُّبكي في طبقات الشافعية[4].

وممّا يلفت الانتباه هنا قوله إنّه شديد الانتصار لألفاظ الشافعيّ، وهذا بيّن في معجمه، وبخاصّة في التفسير.

أما ابن خلكان، فيذكر أنّه "كان مُتفقًا على فضله وثقته ودرايته وورعه"[5].وممّن وثقه أيضًا الذّهبيّ في سيره فقال عنه"كان رأسًا في اللغة والفقه ثقة ثبتًا دينًا"[6].

وأثنى عليه القَفْطيّ مؤكدًا أنه عالم باللغة والعربيّة، قيّم بالرواية والفقه[7]، ومع ذلك فقد ذكر في ترجمته عبارة يحسن الوقوف عندها والأخذ بها، فقد تكون فيها إجابة عن بعض التساؤلات التي تُطرح عند الكلام عن بعض رواياته للحديث النبويّ.

يقول القفطيّ" كان – رحمه الله – مع الرواية كثير الأخذ من الصُّحُف، وعاب هذه العلّة على غيره في مقدّمة كتابه ووقع فيها"[8].

إذن، فالأزهريّ مع ما عُرِفَ به من رواية، وتوثيق العلماء له، كان يأخذ عن الصُّحف، بل يكثر من ذلك حسب قول القفطيّ، وفي هذا تفسير لبعض التحريف الذي نجده في بعض رواياته للأحاديث التي ليس له سند فيها، فلعلّه نقلها عن بعض الصّحف التي بها تحريف، وقد يكون التحريف قد وقع منه هو نفسه عند نقلها.

**المحدّثون الذين روى عنهم الأزهريّ أحاديث مُسندة في معجمه:**

هم جماعة من العلماء تذكر كتب التراجم أنّه أخذ عن بعضهم مباشرة وروى عنهم، وآخرون يذكر الأزهريّ في معجمه أنّه روى عنهم بإحدى صيغ التحديث: حدّثنا، أخبرنا، حدّثني، أخبرني. ولكن لم تذكر كتب التراجم أنّهم من جملة من روى عنهم مباشرة، وإن كان ذلك مستبعدًا أو غير ممكن أحيانًا بسبب الفرق الزمني بينهم.

وفي هذا المبحث نكتفي بإيراد ترجمات موجزة- بحسب تاريخ الوفاة- لمن أخذ أو روى عنهم أولًا، ثمّ من ذكرهم هو في كتابه ثانيًا.

**أولًا: العلماء الذين تذكر كتب التراجم أن الأزهريّ أخذ عنهم.**

1-الحُسَيْنُ بنُ إِدْرِيْسَ بن مبارك بن الهيثم، الإمام الثقة أَبُو عَلِيٍّ الأَنْصَارِيُّ الهَرَوِيُّ، وثّقه الدّارقطنيّ، وقال أَبُو الوَلِيْدِ البَاجِي: لا بأس به، توفي (301هـ)[9].

2-الشيخ العالم الحافظ محدّث مَرْو[10]، أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن عبد الله السَّعديّ المروزيّ، قال عنه أبو عبد الله الحاكم: ثقة مأمون، وقال الخليليّ: حافظ عالم بهذا الشأن، كان أبوه قد سمع من سفيان بن عُيَينة، توفي (311 هـ)[11]. وهو من أكثر من روى عنهم الأزهريّ في معجمه.

3- عبد الله بن عُروة، الحافظ الإمام البارع أبو محمد الهَرويّ، توفي (311 هـ)[12].

4- أَبُو القَاسِمِ بنُ مَنِيْعٍ، عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ المَرْزُبَانِ بنِ سَابُوْرَ بن

شَاهِنْشَاه، الحَافِظُ، الإِمَامُ، الحُجَّةُ، المعَمَّرُ، مُسْنِدُ عصره، أَبُو القَاسِمِ البَغَوِيُّ، توفي (317 هـ)[13].

5- محمد بن أبي جعفر المنذريّ الهَرَويّ، شيخ الأزهريّ الذي أملى كتاب التهذيب بالرواية عنه توفي (329هـ)[14]. أكثر الأزهريّ الرواية عنه، وأغلب مروياته عنه في اللغة والتفسير، وروى عنه حديثًا واحدًا، ولم تذكره كتب تراجم المحدّثين.

**ثانيًا: العلماء الذين ذكرهم الأزهريّ في معجمه:**

يُضاف إلى هؤلاء العلماء الذين ذكرتُهم كتب تراجم المحدّثين على أنّهم من شيوخ الأزهري، أو ممّن يروي عنهم؛ طائفةٌ من المحدّثين يورد الأزهريّ في معجمه روايات مسندة إليهم، ولكن لم توضّح كتب التراجم ما إذا كانت مروياته عنهم مشافهة أم لا. منهم:

1- يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة، الحافظ العلم الحجّة أبو سعيد الهَمْدَانِيّ الوَادعِيُّ، قال عنه أحمد ويحيى بن مَعِين: ثقة، وقال النّسائي: ثقة ثبْت، توفي (184 هـ)[15].

2- يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن أَفْلَحَ بن مَنْصُوْرِ بنِ مُزَاحِمٍ، الإمام الحجة أَبُو يُوْسُفَ العَبْدِيُّ القَيْسِيُّ مَوْلاَهُمُ، الدَّوْرَقِيُّ، وثقه النَّسائي وقال الخطيب: كان ثقة حافظا متقنا، وقال أبو حاتم: صدوق، توفي(230 أو 250 هـ)[16].

3- البُوْشَنْجِيّ، الإمام العلامة الحافظ ذو الفنون أَبُو عَبْدِ اللهِ، مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ سَعِيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ مُوْسَى العَبْدِيّ، الفَقِيْه، المالِكِيّ، شيخ أهل الحديث في عصره بنيسابور، توفي (291 هـ)[17].

4- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي حَاتِمٍ، محمد بن إدريس الرّازيّ الحافظ الثبْت ابن الحافظ الثبت، قال مَسلمة بن قاسم: كان ثقة جليلَ القدرِ عظيم الذكر، إمامًا من أئمة خُراسان، توفي (327 هـ)[18].

وثمّة قسم ثالث يشمل مجموعة من العلماء يروي الأزهريّ عنهم أحاديث في معجمه، ولم أعثر على تراجم لهم في كتب المحدّثين وطبقات الرجال، أو لم أعثر على الاسم كاملًا، غير أنّ أسماءهم ترددت مرات عدّة في معجم التهذيب مع رواية أحاديث مسندة إليهم، وهم:

- عبدُ الله بنُ مُحمّد بن هَاجَك.

- محمّد بن إسحاق السّعديّ، يروي الأزهريّ عنه كثيرا، مرة باسم السعديّ، وأخرى بمحمد بن إسحاق، وأحيانا الاسم كاملا.
- حاتم بن مَحْبوب.

فهذه هي الأسماء التي تردد ذكرها في المعجم، متصلة بأحاديث يرويها الأزهريّ عنهم دون أن تذكرهم كتب التراجم.

## المبحث الثاني

## مُصطلح الحديث عند الأزهري

قبل أن أفصّل القول في مصطلح الحديث عند الأزهريّ وكيفية استعماله له، تَجْدَرُ الإشارة أوّلًا إلى مصطلح الحديث ومعاني الألفاظ التي يستعملها المحدّثون كما بيّنوها في مؤلفاتهم؛ ليتضح من خلال المقارنة كيف استعمل الأزهريّ هذه المصطلحات، وهل كان على النّهج الذي درج عليه المحدّثون، أم خالفهم فيه؟

يقول ابن الصّلاح في مقدمته عن أقسام طرق نقل الحديث وتحمّله إنها ثمانية أرفعها عندهم السماع[19]، وينقسم – أي السماع– إلى: إملاء، وتحديث من غير إملاء، وأرفع العبارات المستعملة في هذا القسم قولهم: (حدّثنا وحدّثني)، يتلو ذلك قولهم: (أخبرنا) وهو كثير الاستعمال ويغلب على أكثر المحدّثين استخدامه، ثم قولهم: (أنبأنا) وهو قليل في الاستعمال[20].

أمّا معاني هذه الألفاظ التي تحدّد استخدامها، فبينها الدكتور صبحي الصالح بقوله: "إنّ نقاد الحديث يفضّلون دفع كلّ لَبْس وإبهام، فيقولون ينبغي أن يُبيَّن السّماع كيف كان، فما سُمع من لفظ المتحدّث قيل فيه حدّثنا، وما قرئ عليه؛ قال الراوي فيه قرأتُ إن كان سمعه بقراءته، ويقول فيما سمعه بقراءة غيره (قرئ وأنا أسمع)، والأكثرون على تقديم لفظ (سمعتُ) على الألفاظ الباقية ... ثمّ يتلوها قول (حدّثنا وحدّثني) ثمّ (أخبرنا وأخبرني) مع ضرورة التمييز بين حالتي الإفراد والجمع"[21].

فالسماع إذن أحوال أربعة: أولها (حدّثني) لما سمعه الراوي عن العالم وحده، ثمّ (حدّثنا) لما سمعه مع الجماعة، ويقول الراوي (أخبرني) لما قرأه على المحدّث قراءة، و(أخبرنا) لما قرئ على المحدّث والراوي يسمع[22].

غير أن هذا التحديد الدقيق للمصطلحات كان في مرحلة متأخرة إلى حدّ ما كما يذكر الدكتور صبحي الصالح، ذلك أنّ المتقدّمين من رواة الحديث كانوا لا يفرّقون بين هذه الألفاظ، فقولهم: حدّثنا فلان أو أخبرنا أو أنبأنا أو ذكر لنا، تفيد جميعًا معنى التحديث، ومصطلح (أخبرنا) كان الأكثر شيوعًا بينهم، وتداولًا في مؤلفاتهم[23].

هذا ما يقرّره علماء الحديث عن مراتب سماع الحديث النبويّ، فإذا ما رجعنا إلى كتاب التهذيب، وجدنا الأزهريّ قد استخدم المصطلحات (حدّثنا)(حدّثني)(أخبرنا) (أخبرني) على النحو الآتي:

**1- المصطلح الأوّل قوله (حدّثنا):**

هذا المصطلح هو الأكثر استعمالًا في معجم التهذيب؛ لذا بدأتُ به وإن لم يكن الأول رُتبة في علم الحديث. وأكثرُ استعمالِ الأزهريّ له فيما يرويه من أحاديث عن شيوخه مسندة إلى النبيّ ﷺ في مثل قوله "حدّثنا عبد الله بن محمّد بن هَاجك قال: حدّثنا علي بن حُجْر قال: حدثا إسماعيل بن إبراهيم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي مَيْمونة عن عَطاء بن يَسَار عن أبي سعيد الخُدْري أنّه قال: جلس رسول الله ﷺ على المنبر وجلسنا حوله فقال: (إنّي أخَافُ عليْكُم بَعْدي مَا يُفْتَح عليكم مِنْ زَهْرة الدُّنْيا وزينتهَا... الحديث"[24].وهو من أحاديث البخاريّ مع اختلاف يسير في اللفظ بينهما[25].

والحديث عند الأزهريّ شاهد على معنى (حَبِط) بمعنى (انتفخ) وإن كان شرح الحديث كاملًا لما فيه من معانٍ لا يستغني أهل العلم عن معرفتها كما يقول[26].

وقوله: "حدّثنا عبد الله بن عُروة قال: حدّثنا يحيى بن حكيم عن سعيد القَدَّاح عن إسرائيل بن يُونس عن إبراهيم عن إسحاق عن أبي هريرة قال: مرّ ﷺ تحت جِدَار مَائِل فأسْرعَ المشْي، فقِيلَ لرسُولِ اللهِ ﷺ : أسْرعتَ المشْي فقَالَ: (إنّي أكْرهُ موْتَ الفَوَات)"[27]. والحديث في مسند الإمام أحمد وإسناده ضعيف جدا كما ذكر المحققون[28].

وجاء به الأزهريّ شاهدا في باب (لفت) على أن اللافت والفاتل هو موت الفوات أو الفجأة[29].

فهذا من استعمال لفظ (حدّثنا) في الأحاديث المرويّة عن النبي ﷺ، غير أنّه استعمله أيضا عند روايته أحاديث موقوفة على الصحابيّ، سواء أكانت في تفسير ألفـاظ القرآن أم في

غيره.

فمثال الأول قول الأزهريّ "حدَّثَنَا عبدُ الله بنُ عُرْوَةَ عن أبي بكرٍ بن زَنْجَوَيْهِ عن محمدِ بن عن محمد بن يوسف عن سفيان قال: حدّثنا أبو إسحاق عن قَيْس بْن كركم عن ابن عباس في قوله (وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) [الذاريات 19]. قال: السائل الذي يسأل الناس، والمحروم: المحَارِف الذي ليسَ لهُ في الإسْلامِ سَهْم فهو مُحَارف"[30]. والحديث في مُصنّف ابن أبي شيبة عن قيس بن كركم عن ابن عباس أيضا[31]. وجاء به شاهدًا في باب (حرف) على معنى المحارف.

ومثال ما كان في غير التفسير قوله: "حدّثنا أبو زيد عن عبد الجبّار عن سُفْيان قال: حدّثنا عاصِمٌ عَن زِرّ قال: قال عبدُ الله: يا زرّ هل تَدْري مَا الحَفَدة؟ قال: نَعَم. حُفّاد الرَّجلِ مِن وَلَدِه وَولدِ ولده، قَالَ: لا. ولكنّهُمْ الأصْهَارُ"[32]، جاء به شاهدًا على معنى الحفدة في باب (حفد).

وبهذا المعنى والسّند لم أجده في كتب الحديث، ووجدته مرويًا عن الشافعيّ الذي قال: إنّا رَويناه عن ابن مسعود[33]. والذي في كتب الحديث فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ " {بَنِينَ وَحَفَدَةً} [النحل: 72] أنّ الحفدة هم الأختان[34].

كما استعمل الأزهري مصطلح (حدّثنا) في الرّواية عن غير الّصحابي في المعاني والأحكام، فمن ذلك قوله: "حدّثنا محمد بن إسحاق قال: حدّثنا أحمد بن مُصْعب عَن وَكِيع عن الحَسَن عن صالح عن مُغيرة عن إبْراهيم وعن ليث عن مجاهد أنّهما كَرِها أن يُفْرْقع الرَّجلُ أصَابعَهُ في الصّلاة"[35]. والحديث في مصنّف ابن أبي شيْبة[36]. وجاء به شاهدًا على معنى (فرقع) مبيّنا حكم فرقعة الأصابع في الصلاة.

وكذا قوله: "حدثنا عبد الله بن عروة عن العبّاس الدّري عن محمّد بن عبيد الطنَافِسيّ قال: سأل رجلٌ سُفيان الثوريّ أرأيْتَ هَذا الحديث الذي يُروى (إنّ الله ليُبْغضُ أهْلَ البيتِ اللّحِمِين) أهُم الذينَ يُكثِرون أكْلَ اللحم؟ فقال سفيان: هم الذين يُكثرون أكلَ لحومِ النَّاس"[37]. وحديث سفيان رواه البيهقي في شُعَب الإيمان[38]. وهو عند الأزهريّ شاهد على تفسير معنى اللحم.

هكذا نجد أنّ استخدام الأزهريّ مصطلح (حدثنا) في معجمه غالبًا ما كان للأحاديث

المرويّة عن النبي ﷺ، وإنْ لم يقتصر عليها.

ويبدو أنّ الأزهريّ – وهو لغويّ متقدّم زمنيا–غلب عليه الاستخدام الشائع آنذاك، أي استعمال لفظ حدّثنا عند رواية الأحاديث النبويّة دون الاقتصار عليها، شأن أغلب المصطلحات التي لم تستقر وقتئذ.

**2– المصطلح الثاني قوله (أخبرني):**

المصطلح الثاني من حيث كثرة الاستعمال في المعجم عند الرواية، غير أنّه لم يبلغ مبلغ الأوّل كثرة، ويبدو أنّ الأزهريّ قد جعل له استخدامًا خاصًا به، فخصّصه لمروياته اللغويّة عن معاني الألفاظ أو إعرابها، وبخاصّة ما يرويه عن المنذريّ الذي رواها عن أحد أئمة اللغة، سواء أكانت المرويات في تفسير معانٍ لغوية في الآيات القرآنية أم في إعرابها أم في غيرها من الأحاديث وكلام العرب.

فمثال الأول [تفسير معنى لغويّ] قوله في: "{قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ} [الأحقاف 9]، أخبرني المنذريّ عن الحرّاني عن ابن السّكيت قال: البدعة: كل مُحْدَثة، ويقال: سقاء بديع، أي جديد وكذلك زمام بديع"[39].

ومثال الثاني [إعراب آية] قوله: "أخبرني المنذريّ عن أبي العباس أنه قال: قال الأخفش: في قوله {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ} [الشعراء 22]،قال: يُقال إنّ هذا استفهام كأنّه قال أوَ تلك نِعْمة تمنّها عليّ، ثمّ فسّر فقال: أنْ عبّدتَ بني إسرائيل، فجعله بدلا من النِّعمَة"[40].

ومثال المعاني قوله: "رُوي عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: لا حسَدَ إلا في اثْنتَين، رَجُل آتاهُ اللهُ مَالًا فَهُو يُنفقهُ آناءَ الليْلِ والنّهار، وَرَجُل آتَاهُ قُرْآنا فَهُو يَتْلوه، أخبرني المنذريّ عن أحمد بن يحيى أنه سُئل عن معنى هذا الحديث فقال: معناه لا حَسَدَ لا يضرّ إلا في اثنتين"[41].

وقوله " أخبرني المنذريّ عن الحرّانيّ عن ابن السكيت: يقال رجل حُطَمَة إذا كان كثير الأكل "[42].

مثل هذا الاستخدام كثير جدًا، بل هو الذي غلب عند استعماله لفظ (أخبرني)؛ أي تفسير معان لغويّة عامّة يرويها عن المنذريّ خاصّة.

ولعله خصّه به لما كان يجالسه ويأخذ عنه، ثمّ يروي ما سمعه منه في كتابه التهذيب، فرأى أنّ شرط استعمال اللفظة بمجالسته شيخه منفردًا والأخذ عنه قد تحقّق.

غير أنّه استخدم مصطلح (أخبرني) مرات قليلة في مروياته من الحديث النبويّ، من ذلك قوله: "أخبرني محمد بن إسحاق السّعْديّ قال: حدّثنا يحيى بن أبي طالب قال: حدثنا أبو داود الطَّيَالِسِيُّ قال: أخبرنا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا حمدان بن أبّان عن عُثمان بن عفّان قال: قال رسول الله ﷺ" كلُّ شَيْءٍ سِوَى جِلْف طعَام وظلّ بَيْتٍ وثوْب يَسْتره فَضْلٌ"[43]. والحديث في مسند البزّار مع اختلاف في اللفظ[44].

### 3- المصطلح الثالث قوله: أخبرنا:

لم يستخدمه كثيرًا في مروياته، فتجاوز عدد مرات وروده في معجمه خمس عشرة مرة بقليل، وأغلبها للدلالة على مروياته اللغويّة عن المنذريّ سواء أكانت لتفسير معاني الألفاظ في الآيات الكريمات، أم المعاني اللغويّة العامّة.

فمثال الأوّل قوله: "أخبرنا المنذريّ عن الغسّانيّ عن سلمة عن أبي عبيدة قال: في قوله: {وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ}[يوسف/88 ]؛ أي يسيرة قليلة"[45].

ومن استخدامه في رواية المعاني اللغويّة، قوله: "أخبرنا المنذريّ عن ثعلب عن ابن الأعرابيّ: يقال ما له هابل ولا آبل، فالهابل المحتال الآبل: الحَسَنُ الرِّعْية للإبل"[46].

كذا استعملها في مروياته التي أسندها إلى الشافعيّ في تفسير الآيات وغريب الحديث، ومن ذلك قوله "في الحديث أنّ امْرأتينِ مِنْ هُذَيْل اقتَتَلتَا، فَرَمَتْ إحْدَاهُما الأخْرى بحَجَرٍ فأصَابَ بَطْنَها فقَتَلتها، فقَضَى رَسُول اللهِ ﷺ بديتها على عاقلة الأخرى، أخبرنا عبد الملك عن الربيع عن الشافعيّ أنّه قال: العاقلة هم العصبة"[47].

ومع ذلك فقد وردت اللفظة في روايته للحديث عن شيخه ابن مَنيعٍ مرتين؛ في قوله "أخبرنا ابن مَنيعٍ قال: أخبرنا عليُّ بن الجَعْد عن شُعبةَ عن عمرو بن مُرَّة، قال: سمعتُ عاصماً العَنَزِي يحدِّثُ عن ابن جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ عن أبيه أنَّهُ رأى النّبيّ ﷺ قال: فكبَّرَ، وقال: الله أكبر كَبيراً ثلاثَ مراتٍ، ثم ذَكر الحديث بطوله"[48].

والثاني: "أخبرنا ابن مَنيع قال: حدّثنا محمّد بن بكّار بن الرّيان، قال: حدّثنا مُحَمّد بن طَلحَة عن الحَكم بن عُيينة عَن عَبْد الله بن شدَّاد بن الهاد عن أسماء بنت عُمَيس أنّها قالتْ:

لما أُصِيبَ جَعْفر أمَرني رَسُولُ الله ﷺ فقَالَ: تَسَلَّبي ثلاثاً ثمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتِ، تسلّبي ، أي : البَسِي ثياب الحداد السُّود"[49].

**4- المصطلح الرّابع قوله: حدّثني:**

مع أنّ مصطلح (حدّثني) هو الأعلى رتبة عند المحدّثين لدلالته على أنّ المحدّث قد سمع الحديث عن شيخه وهو معه وحده؛ فإنّه لم يرد سوى بضع مرّات أكثرها عن المنذريّ، وتنوّعت بين القراءات والحديث، فمثال الأوّل قوله "وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قرأ قول الله جلّ وعزّ: (وإنّا لجَميعٌ حَادِرون) (الشعراء: 56) بالدال، وقال: مُؤدُّونَ بالكُرَاعِ والسِّلاحِ، هكذا حدّثني المنذريّ عن عليّ بن العبّاس الخُمَرِيُّ بالكوفة عن إبراهيم بن يوسف الصَّيْرَفِي عن الحكم بن ظهَير عن عاصم عن زِرَ عن عبد الله. قُلْتُ: والقراءة بالذال حاذِرون لا غير، والدَّال شاذَّةٌ لا يجوز عندي القراءة بها، وقرأ عاصم وسائر القراء بالذَّال"[50].

ومثال الحديث قوله "حَدَّثَنِي عبدُ الله بنُ هَاجَكَ عن ابنِ جَبَلَة عن أبي عُبيد، وحَدَّثَنِيه أبو الحُسَين المزني عن عليّ بنِ عَبْدِ العزيزِ عن أبي عبيد أنَّه قالَ في حَدِيثِ النبي ﷺ أَنَّهُ سُئِل عن اللُّقَطَةِ؟ فقال: أحفظ عِفَاصَها وَوِكَاءَهَا"[51].

وقوله: "حَدَّثني المنذريّ عن أبي بكر الخطّابيّ عن هُدْبَة عن حَمَّاد عن ثابت عن أَنسَ، قال: قرأ رسولُ الله ﷺ(فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا) (الأعراف: 143) قال: وَضَعَ إبْهَامَهُ على قَرِيبٍ من طَرَفِ أَنْمُلَةِ خِنْصَرِه، فَساخَ الجبَل"[52].

وقد استخدمه كذلك في مقدّمة كتابه عند حديثه عن العلماء ومراتبهم والرواية عنهم[53].

ممّا سبق عرضه من تحديد للمصطلحات عند علماء الحديث وورودها في معجم الأزهريّ يتبين أنّ الأزهريّ كان على علم – دون شكّ- بتلك المصطلحات ودلالاتها، واستخدمها غالبًا على النّحو الذي اشتهر عند علماء الحديث، ولعلّ أوضح النّصوص التي جَمَعت هذه المصطلحات وبيّنت معرفته اختلافها وتفريقه بينها؛ ما ورد في مقدمته عند حديثه عن مروياته من شيوخه في قوله "ما كان في كتابي لأبي عُبيد عنه [يعني أبا زيد الأنصاري]، فما كان منه في تفسير (غريب الحديث) فهو مما أخبرني به عبدُ الله بن هَاجَك عن أحمد بن عبد الله بن جَبَلَة عن أبي عبيد. وما كان فيه من الغريب والنوادر فهو ممّا أخبرني

أبو بكر الإيادي عن شمر لأبي عبيد عنه. وما كان فيه من الأمثال فهو مما أقرأنيه المنذريّ وذكر أنه عرضه على أبي الهيثم الرّازيّ. وما كان فيه من (نوادر أبي زيد) فهو من (كتاب ابن هانيء) عنه. وما كان في كتابي لأبي حاتم في القرآن عن أبي زيد فهو ممّا سمعتُه من أبي بكر بن عثمان السِّجزي، حدّثنا به عن أبي حاتم"[54].

وقوله: "ما كان في كتابي لأبي عبيد عنه [يعني أبا عبيدة مَعْمر بن المثنَّى] في (غريب الحديث) فهو ممّا حدّثني به عبد الله بن هاجَك عن ابن جبلة عن أبي عبيد، وما كان من الصفات والنوادر فهو ممّا أخبرني به الإياديّ عن شمر لأبي عبيد عنه، وما كان من (غريب القرآن) فهو مما أسمعنيه المنذريّ عن أبي جعفر الغسانيّ عن سلمة عن أبي عبيدة. وله كتابٌ في (الخيل وصفاتها)، ناولنيه أبو الفضل المنذريّ، وذكر أنه عرضه على أبي الهيثم الرازيّ"[55].

فليس أدلّ من هذين النصين على معرفة الأزهريّ مصطلحات المحدّثين (أخبرني، أقرأني، حدّثني، أسمعني، ناولني) واستخدامها بحسب معانيها للدلالة على نوع الرواية التي تلقاها عن الشيخ.

## المبحث الثالث

## الأحاديث النبويّة في معجم الأزهريّ

يعرض هذا المبحث نماذج مختارة من الأحاديث الواردة في معجم التهذيب يرويها الأزهريّ مسندة إلى شيخه أبي عبد الرّحمن السعديّ، وقد اقتصرتُ على مروياته عنه لأسباب:

1- من غير الممكن استقصاء مرويات الأزهريّ جميعها في بحث أو دراسة صغيرة الحجم.

2- عدد الأحاديث التي يرويها الأزهريّ عن السعديّ هي الأكثر – نسبيًا- مقارنة بمروياته عن باقي شيوخه التي لا يتعدى أغلبها أربعة أو خمسة أحاديث فأقلّ، ممّا يجعل إصدار حكم عامّ استنادًا إليها أمرًا غير دقيق.

3- وجدت – من خلال دراستي لمرويّات الأزهريّ- أنّ ما يُقال عن مرويات السعديّ من حيث السّند، ونوع الرّواية، والاستشهاد بها يمكن تعميمه على باقي مرويّات الأزهريّ من الحديث النبويّ.

4- للمحدّث السعديّ خصائص وميزات، تجعله مقدّما على غيره، منها أنّه محدّث معروف مقدّم في فنّه، وأحد الرواة الثقات، فضلا عن أنّه أحد شيوخ الأزهريّ الذين أخذ عنهم مشافهة، وأكثر من الرواية عنه في معجمه.

وقد ألحقت بالمبحث سردًا للأحاديث التي يرويها عن شيخه الآخر (محمّد بن إسحاق) تؤكد صحة ما ذُكر في هذا الموضع.

**الحديث الأوّل** "حدَّثنا السعديّ عن عمر بن شَبَّة عن عبد الوهاب عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ إحْدى صَلَاتَيِ العَشِيِّ ، وأكبرُ ظَنّي أنّهَا الظهْر، ثم ذكر الحديث. قلتُ: يَقَع العَشِيُّ عَلَى مَا بَيْنَ زَوالِ الشمْسِ إلَى وَقْت غُروبها، كُلُّ ذَلِكَ عَشِيٌّ، فَإِذَا غابَتِ الشَّمْسُ فَهُوَ العِشَاءُ"[56].

أورد الأزهريّ هذا الحديث في باب (ع ش و) عند حديثه عن معنى العشيّ، فالحديث شاهد عل معنى لغويّ من جهة ولتحديد وقت العشيّ من جهة أخرى، فهو استشهاد في باب معاني الألفاظ ودلالاتها.

والحديث رواه البخاريّ وغيره[57] عن أبي هريرة ﷺ بسنده يقول "حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلاَتَيِ العَشِيِّ –قالَ مُحَمَّدٌ: وَأَكْثَرُ ظَنِّي العَصْرَ –رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ ... الحديث"[58].

وقد ذَكَرتْ الحديثَ أغلبُ مصنفات الحديث وهو صحيح، وإن اختلفت النصوص في تحديد وقت الصلاة؛ فبينما ذكر البخاريّ في روايته أن راوي الحديث (محمد بن سيرين) يرجّح صلاة العصر؛ فإنّ مُسلمًا يقول في روايته "إحدى صلاتي العشيّ إمّا الظهر وإمّا العصر"[59].في حين كانت رواية الأزهريّ مرجّحة لصلاة الظهر، ولم يذكر من الذي رجّح هذه الرّواية. وإن تبيّن من رواية البخاريّ أنّ القائل هو ابن سيرين.

والحديث شاهد على معنى العشيّ، وهو عنده ما بين الزوال إلى المغرب وصلاتي العشيّ هما الظهر والعصر[60].

**الحديث الثاني**: "حدّثنا السعديّ عن الجُرجانيّ عن عبد الرزاق عن مَعْمر عن الزُّهريّ عن عُروة أَنَّ هَوَازِنَ أتوا النبي ﷺ فقالوا: أنت أبرُّ الناس وأوصلُهم وقد سُبِيَ أبناؤُنا ونِساؤُنا وأُخِذَتْ أَمْوَالُنا ، فقال رسول الله ﷺ : اختاروا إحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ إمّا المالَ، وإما البَنِينَ،

فقالوا: أما إذ خيَّرتنا بين المال وبين الحسَب فإنا نَخْتَارُ الحسَب، فاختاروا أبناءَهم ونساءَهم، فقال النبيّ ﷺ: إنا خَيَّرنَاهُم بين المالِ و الأحْساب فلم يَعْدِلوا بالأَحْساب شيئاً، فأطلق لهم السَّبيَ"[61].

الحديث شاهد في باب (حسب) على معنى لغويّ أيضا يبيّن فيه أنّ العرب تقول لمن يكْثُر أهل بيته من البنين والأهل حسيبًا وذلك لكثرة العدد، وسُمّي الكريم حسيبًا لعدد مآثره ومنابته وكريم أخلاقه "وبكل ذلك نطقت السُّنَن وجاءت الأخبار"[62]، والحديث شاهده على ذلك "قلتُ: وبيّن هذا الحديث أن عدد أهل البيت يُسَمَّى حَسَباً"[63].

فاستشهاده بهذا الحديث نصّ على أنّ الأزهريّ لا يعتمد الحديث شاهدًا على ما يورده من معان لغويّة فحسب؛ بل يأخذ المعاني من الحديث ليُثبتها في معجمه على أنّها من كلام العرب ودليله على صحة ذلك الحديث النبويّ.

وحديث هوازن حديث صحيح من أحاديث البخاريّ رواه عن عُرْوَة عن مَرْوَان بْن الحَكَمِ، وَالمِسْوَر بْن مَخْرَمَةَ مع اختلاف في النصّ؛ فلم ترد فيه كلمة الحسب التي أورد الأزهريّ الحديث شاهدا عليها بل قالوا –في رواية البخاري–:"فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا"[64].

ولم أجد الرواية التي ذكرها الأزهريّ وفيها ذكر الأحساب إلا في مصنف عبد الرزاق الصنعانيّ مع اختلاف يسير في الألفاظ "فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَّا إِذَا خَيَّرْتَنَا بَيْنَ الْمَالِ وَبَيْنَ الْحَسَبِ فَإِنَّا نَخْتَارُ الْحَسَبَ، أَوْ قَالَ: مَا كُنَّا نَعْدِلُ بِالْحَسَبِ شَيْئًا"[65]، والحديث طويل عنده ويبدو أنّ الأزهريّ جاء به مختصرًا مستفيدًا ممّا يخدم غرضه فحسب.

**الحديث الثالث**: "حدّثنا السَّعْديُّ قال حدّثنا الزّعفرانيّ عن زيد بن الحُبَاب قال: أخبرنا معاوية بن صالح قال أخبرني عبدُ الرّحمن بن نُغَيْر عن أبيه عن النَوَّاس بن سَمْعان الأنصاريّ: أنّه سأل النبيَّ ﷺ عن البِرّ والإثْم فقال: البِرُّ حُسْنُ الخُلُق والإثم ما حَاكَ في نفْسِك وكَرِهْتَ أن يطّلِعَ عليه الناس"[66].

مثّل الحديث الثالث نموذجًا للاستشهاد على معانٍ لغويّة، وهو استشهاد كثير الورود في معجمه، جاء في باب (ح و ك) في بيان معنى حاك يحوك وحاك يحيك. يقول الأزهريّ: "الحائك يحوك الثوب وجمع الحائك حَوَكَةٌ وكذلك الشاعر يَحُوكُ الكلام حَوْكاً. وأمّا حاك يَحِيكُ فمعناه التَّبَخْتُر. وقال الليث الحَيْك النسج والحَيْكُ أَخْـذُ القــول في القلب"[67]والروايـة

شاهدة على ذلك.

والحديث صحيح من أحاديث مسلم عن النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ[68]، والروايتان متفقتان تماما في المتن سوى قوله (في نفسك) فإنّها عند مسلم (في صدرك)، وفي السند عن معاوية بن صالح.

**الحديث الرابع**: "روَى الزُّهري عن عُرْوَةَ عن عائِشَة: أنّ النبيَّ ﷺ لما خَرَجَ مع أبي بَكْرٍ مُهَاجِرَيْنِ؛ صَنَعْنا لَهُما سُفْرَةً في جِرَابٍ ، فَقَطَعتْ أسماءُ بنتُ أبي بَكْرٍ من نِطاقِها، وأوْكَت بهِ الجِرَابَ؛ فلذلكَ كَانَتْ تُسَمى: ذاتَ النِّطاقَيْنِ. حَدَّثَنَا السَّعْدِيّ عَنِ الرَّمادِيّ عن عبدِ الرّزاقِ عنَ مَعْمَرٍ عنِ الزُّهْري وهذا هو الصحيح"[69].

الحديث من شواهد الأزهري على المعاني اللغوية جاء في باب (ن ط ق) بعد أن ذكر معنى النطاق أو المِنْطقُ وهو كلُّ شَيءٍ يشدّ بهِ الوَسَط، فهو شِبْهُ إزَارٍ، فيه تِكَّةٌ، كانَتِ المرْأَةُ تَنْتَطِقُ بِهِ، وتقول مِنْطَقٌ ونِطاقٌ، كما تقول مِئْزَرٌ، وَقَدْ تَنَطَّقَتِ المرْأَةُ: إذا شَدَّتْ نِطَاقَها عَلَى وَسَطِهَا[70].

وفي سياق حديثه عنه استطرد إلى ذكر سبب تسمية أسماء بنت أبي بكر الصدّيق ﷺ بذات النطاقين "لأنَّهَا كَانَتْ تُطَارِقُ نِطَاقاً عَلَى نِطَاقٍ، وقيل: إنَّهُ كَانَ لهَا نِطَاقَانِ تَلْبَسُ أحدَهُما وَتَحْمِلُ في الآخَرِ الزَّادَ إلى النبي ﷺوأبي بكر ﷺ وهما في الغارِ، وهذا أصحُّ القَوْلَيْنِ"[71]، وسبب ترجيحه القول الثاني هذا الحديث الذي يرويه مسندًا بعدما ذكر الآراء جميعا.

فالحديث النبويّ في معجم التهذيب لإثبات معانٍ لغويّة غالبًا، ولكنّه يكون لترجيح رأي على آخر فيما يعرض له في معجمه من معانِ مختلفة وروايات ودلالاتها.

والحديث – بمعناه–صحيح من أحاديث البخاريّ عن أسماء رضي الله عنها، لكنّ لفظه مختلف عمّا جاء في معجم التهذيب ومع ذلك فهي تُثبت ما ذهب إليه من سبب التسمية، فـ"عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: صَنَعْتُ سُفْرَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍﷺ، حِينَ أَرَادَا المَدِينَةَ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا أَجِدُ شَيْئًا أَرْبِطُهُ إِلَّا نِطَاقِي، قَالَ: فَشُقِّيهِ فَفَعَلْتُ فَسُمِّيتُ ذَاتَ النِّطَاقَيْنِ"[72].

أمّا رواية الأزهريّ عن عائشة رضي الله عنها؛ فهي في مسند الإمام أحمد كاملة، وهي رواية طويلة تروي فيها رضي الله عنها قصة الهجرة[73]، وقد استشهد الأزهري بجزء من الحديث على صحة ما ذهب إليه من سبب التسمية بذات النطاقين.

**الحديث الخامس**: "حدثنا السّعديّ قال: حدثنا الرماديّ قال: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا يزيد عن أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قال: قال رسول الله ﷺ إِن اللَّهَ يُمْلي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذا أَخَذَه لَمْ يُفْلِتْه، ثم قرأ (وَكَذلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ) [هود: 102]"[74].

لا يختلف الحديث عمّا سبق عرضه، فهو من الشواهد على معانٍ دلاليّة ارتبطت ببنيّة صرفيّة، فـ "الإفلاتُ يكون بمعنى الانفِلات لازِماً وقد يكون واقعاً، يقال: أفلته مِن الهَلَكَةِ أي خَلَّصتُه ...[و] قوله: لم يفلته أي لم ينفلت منه، ويكون بمعنى لم يفلته أحد أي لم يخلّصه شيء"[75]. ودليله على ذلك الحديث النبويّ الذي احتجّ به على أنّ البُنَى الصرفيّة المختلفة قد تتفق في المعاني، وقد تأتي صيغة منها على معنى صيغة أخرى.

والحديث أيضا حديث صحيح، أورده البخاريّ واللفظ واحد سوى في قوله (يُملي) فإنّها عند البخاريّ (ليُملي)[76].

**الحديث السادس**: حديث الرفيق الأعلى ذكر الأزهريّ في معجمه روايات عدة لهذا الحديث اختلفت ألفاظها في كلّ مرة، واستدلّ بهذه الألفاظ على معان بعينها، وقبل أن نعرض تلك المعاني نذكر روايات الأزهريّ مرتبة بحسب ورودها في التهذيب.

**الرواية الأولى**: غير مسندة يقول فيها: "ورُوي عن النبي ﷺ أنه خُيِّر عِندَ مَوْتِهِ بينَ البقَاءِ في الدُّنيا ونَعِيمِها وبيْنَ ما عند الله مقبوضًا إليه ، فاختار ما عندَ الله. وقال: (بل أختارُ أنْ أكونَ معَ الرَّفيق الأعْلى)"[77].

ويبدو أنّه يروي الحديث هنا بالمعنى –سوى الجملة الأخيرة–ولهذا لم أجدها بهذا اللفظ، وأقرب الروايات إليها رواية إسنادها ضعيف في مسند الإمام أحمد وفيها قوله "مع الرفيق الأعلى في الجنّة"[78]بلفظ (مع).

**الرواية الثانية**: في المعجم نسبها إلى شَمِر بقوله: "وقال شَمِر في حديث عائشة: (فوجدتُ رسول الله ﷺ يَثقُل في حِجري). قالت: فذهبتُ أنظرُ في وجهه فإذا بَصَرُه قد شَخص وهو يقول: بل الرفيق الأعلى من الجَنَّة. وقُبض"[79]بلفظ (بل).

والرّواية في سُنن النَّسائيّ الكبرى كاملة وموضع الاستشهاد "وَوَجَدْتُ رَسُولَ اللهِﷺ يَثْقُلُ فِي حَجْرِي فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فِي وَجْهِهِ فَإِذَا بَصَرُهُ قَدْ شَخَصَ وَهُوَ يَقُولُ: بَلِ الرَّفِيقُ الْأَعْلَى مِنَ الْجَنَّةِ"[80].

**الرواية الثالثة:** رواية الأزهريّ بسنده إلى عائشة رضي الله عنها يقول فيها "حدَّثنا السعديّ قال: حدثنا ابن عفان عن ابن نمير عن الأعمش عن مسلم بن صُبيح عن مسروق عن عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا ثَقُل إنسان مِنْ أَهله مسَحَه بِيَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَقُولُ: أَذْهِبِ الباسَ ربَّ الناسِ، واشْفِ أَنتَ الشَّافِي، لَا شِفاء إِلا شِفاؤُك، شِفاءٌ لَا يُغادِرُ سَقَماً؛ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا ثَقُلَ أَخذت بِيَدِهِ الْيُمْنَى، فَجَعَلْتُ أَمْسَحُه وأَقولهن، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنِّي وَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَاجْعَلْنِي مِنَ الرَّفِيقِ"[81].ولم أجدها في مصنفات الحديث التي بين يديّ ولم أجد لفظ (من الرفيق) في روايات الحديث المختلفة، إلا أنّ أقرب الروايات هي رواية مسلم ولفظه "اللهُمَّ اغْفِرْ لِي وَاجْعَلْنِي مَعَ الرَّفِيقِ الْأَعْلَى"[82].

**الرواية الرابعة:** "قال شَمِر: قال أبو عدنان: قوله: (اللهمَّ أَلْحِقْني بالرَّفيق الأعلى)، سمعت أبا الفَهْد البَاهليَّ يقول: إنّه تبارك وتعالى رَفيق وَفيق، فكان معناه: أَلْحِقني بالرفيق، أي: بالله"[83].

والرواية في مسند الإمام أحمد كاملة بإسناد صحيح على شرط البخاريّ، وفيها أنّه –عليه الصلاة والسلام– كان يقول: "أَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى، وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى"[84]وفي سنن النَّسائي الكبرى[85].

وحديث الرفيق الأعلى من أحاديث البخاريّ، ذُكر في مواضع عدة وهو على تعدد رواياته ما بين (فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى) و(اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الأَعْلَى)[86].

واستشهد به الأزهري في باب (ر ف ق) في معرض كلامه عن معنى الرفيق، وقد قال في الباب كلامًا كثيرًا بدأه ببيان المعنى اللغويّ لكلمة (رفيق) وأقوال اللغويين فيها، فهي عندهم من الرفق؛ أي لين الجانب ولطافة الفعل، وصاحب ذلك رفيق، ومنها أيضًا الرُّفْقة وهم الجماعة يكونون في مجلس واحد ومسير واحد والجمع رُفَق ورِفَاق، ثمّ استدلّ بالآية الكريمة {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} [النساء 69] على أنّ رفيقا ينوب عن رُفَقاء ونصب على التمييز. وقد استطرد إلى مسألة عدم جواز أن ينوب الواحد عن الجميع إلا أن يكون من

أسماء الفاعلين وعرض أقوال النّحاة فيها، ليكون الحديث في الرواية الأولى (بل أختار أن أكون مع الرفيق) شاهدا عنده على هذه المسألة وأنّ الواحد ينوب عن الجمع؛ لأنّ المراد بالرفيق الأعلى: جمع النبيّين عليهم الصلاة والسلام، وأنّه المقصود عينه في قوله تعالى (وحسن أولئك رفيقا)، فلمّا كان الرفيق مشتقا من فِعْلٍ؛ جاز أن ينوب عن الرُّفقاء[87].

ثمّ جاء بالرواية الثانية التي نسبها إلى شَمِر (بل الرفيق الأعلى من الجنّة) زيادة في التأكيد على ما ذهب إليه من قول بأنّ الذي يرافقك في السفر تجمعك وإياه رُفْقة واحدة، فالواحد منهم رفيق والجميع أيضا رفيق[88].

ثمّ لما أراد بيان فَصْل القول في المسألة وتأكيد المعنى الذي نقله وأيّده – الرفيق جمع الأنبياء– أتى بروايته هو للحديث مسندة كاملة وفيها قوله (من الرفيق) فدلّ بذلك على أنّ المراد جماعة الأنبياء[89].

غير أنّه – وعلى عادته في استقصاء المعاني والروايات– نقل عن شمر أيضا رواية رابعة (ألحِقْني بالرفيق) مبيّنا فيها أنّ الله –عزّ وجلّ–رفيق وفيق، وأنّ المراد في الحديث الله تعالى، والمعنى ألحقني بالله جلّ ثناؤه. ليختم كلامه بقوله: إنّ إجماع العلماء منعقد على أنّ معنى الرفيق: جماعة الأنبياء والله أعلم بما أراد[90].

وهذا النصّ من أدلّ النصوص على مسألة الاحتجاج بالحديث عند الأزهريّ، فالحديث عنده أساس المسألة ومُثبت للمعنى، والرواية من أوثق الأدلة في ترجيح الآراء اللغويّة، ليس في قضايا المعاني و الدلالات فحسب؛ بل القضايا النّحويّة كذلك.

والاستشهاد بالأحاديث المسندة على المعاني والتفسير والقراءات والقضايا اللغويّة لم يقتصر على الأحاديث النبوية المرفوعة فحسب؛ بل جَعَل للأحاديث الموقوفة على الصحابي مكانا في معجمه أيضا، يأتي بها مسندة شاهدة على ما يعرض له من قضايا منوّعة.

من ذلك قوله: "حدثنا السعديُّ قال حدثنا عُمَرُ بنُ شَبَّةَ عن غُنْدُر عن شُعبةَ عن أبي الفَيْض قال سمعت سعيد ابن جُبَير يحدث عن أبيه أَنَّ أبا بكر شيَّع قوماً فقال لهم: تَرَاحَمُوا تُرْحَمُوا وتَحَامَلُوا تُحْمَلُوا، معناه أبقوا على غيركم يُبْق عَلَيْكم وهابوا الناس تُهابُوا"[91].

والحديث من شواهده اللغوية في باب (ح م ل) على المعاني التي ذكرها لتصريفات المادة، تقول: حَمَلَ الشيءَ يَحْمِلُه حَمْلاً وحُمْلاَناً، والحِمْلُ ما كان على ظهْر أو على رأسٍ،

والحَمُولَةُ ما أَطاق العَمَل والحَمْل[92]. ولم أجد ذكرا لهذا الرواية في كتب الحديث ومصنفاته التي بين يديّ.

ومثله أيضا قوله: "حدّثنا السّعديّ عن أحمد بن مُصْعب عن وَكِيع عن سُفيَان عن عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عن سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قال: قال عُمَرُ: صَلاةُ المغْرِبِ في الفِجَاج مُسْفرةٌ. قال أبو منصور: معنى قوله: أي بيّنة مبصَرة لا تخفى"[93].

والرواية في مصنّف ابن أبي شيبة عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ عن عُمَر ﷺ بلفظ "صَلُّوا هَذِهِ الصَّلَاةَ وَالْفِجَاجُ مُسْفِرَةٌ يَعْنِي: الْمَغْرِبَ"[94]. وفي مصنف عبد الرزاق الصنعانيّ[95]باختلاف يسير في اللفظ. أمّا المعنى فواحد في الروايات الثلاث وهو من شواهده في باب (س ف ر) على معنى الوضوح والتبيين.

**الأحاديث التي رواها الأزهري عن محمّد بن إسحاق السعديّ:**

اخترت محمد بن إسحاق السعديّ نموذجا ثانيا لمرويات الأزهريّ من الحديث النبويّ، ولا اختلاف فيها عمّا سبق تقريره في أحاديث السعديّ، وقد اخترته دون غيره لأنّ مجموع الأحاديث التي يرويها عنه تمثل أساسًا جيدًا للمقارنة، في حين لم تتعدَ الأحاديث التي يرويها عن شيوخ آخرين أربعة أو خمسة أحاديث فأقلّ كما كنت قد بينت سابقًا.

1-ما جاء في باب (ع ص م) "حدّثنَا محمد بن إسحاق قال: حدثنا الرماديّ حدَّثنا الأسود بن عامر حدّثنا حمَّاد بن سَلَمة عن أبي جعفر الخَطْمِيّ عن عُمَارة بن خُزيمة قال: بينا نحن مع عمرو بن العاص فعدلَ وعَدَلنا معه حتى دخلنا شِعْباً، فإذا نحن بِغربان وفيها غراب أعصم أحمر المنقار والرّجلين، فقال عمرو: قال رسول الله ﷺ: لا يدخل الجنَّة من النّسَاءِ إلاَّ قَدْرُ هذا الغُراب في هَؤلاء الغِرْبان. قلتُ: فقد بان في هذا الحديث أنّ معنى قول النبي ﷺ (إلاّ مِثْلُ الغُرابِ الأَعْصَم) أنّه أراد الأحمر الرّجلين لقلّته في الغربان، لأنّ أكثر الغربان السُود والبُقْع"[96]. والحديث في سنن النّسائيّ الكبرى[97].

2-ما جاء في باب (هـ ل م) في بيان معنى (هلمّ) "حدّثنا محمدُ بنُ إسحاق عن عُمر بن شَبَّة قال: حدّثنا يحي، عن طلحة بن يحيى عن عائشة بنتِ طلحةَ، عن عائشة أنّ النّبيّ كان يأتيها فيقول: هل من شيء؟ فتقول: لا، فيقول: إنّي صائم. قالت: ثم أتاني يوماً فقال: هل من شيء؟ قلتُ حَيْسَة. قال: هَلُمِّيها، فإنّي أصْبَحتُ صائماً، فأكَلَ. قلتُ: معنى هَلُمِّيها:

أي هاتِيها أَعطنِيها"[98]. ولم أجده في كتب الحديث بهذه الصيغة ولكن في مسند أبي يَعْلى عن عائشة رضي الله عنها قالت: "وَدَخَلَ عَلَيْنَا مَرَّةً فَقُلْنَا لَهُ: أُهْدِيَ لَنَا حَيْسٌ فَخَبَّأْنَا لَكَ مِنْهُ. فَقَالَ: هَلُمُّوهُ؛ فَإِنِّي قَدْ كُنْتُ صَائِمًا. قَالَتْ: فَأَكَلَ"[99].

3-ما جاء في باب (ن ج د) "حدّثنا محمد بن إسحاق، قال: حدّثنا الحسن بن أبي الرّبيع الجُرجَاني عن يزيد بن هَارون عن شُعْبة عن قتادة عن أبي عمر الغُدَانيِّ عن أبي هريرة أنه سمع النبيّ ﷺ يقول: مَا مِنْ صَاحبِ إبِلٍ لا يُؤدي حَقَّها في نَجْدَتِها ورِسْلِهَا (قال وقد قال رسول الله: نَجْدَتُهَا ورِسْلُهَا: عُسرها ويُسرها)؛ إلا بَرَزَ لَهَا بِقاعٍ قَرْقَرٍ تَطَؤه بأَخْفافِها، كُلَّمَا جَازَتْ عَلَيْهِ أُخْراها أُعِيدَتْ عَلَيْهِ أُولاها فِي يَوْمٍ كَانَ مقدارُه خَمْسِينَ أَلف سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ"[100]. ثمّ قال بعدها "قلتُ: ورَوَيتُ هذا الحديث بإسناده لتفسير النبي (النَّجْدَةَ والرِّسْلَ)"[101]. وفي هذا مزيد توكيد على ما سبق الحديث عنه من اعتماده الحديث شاهدًا ومفسرًا للمعاني اللغوية فضلًا عن توكيده على إثبات الإسناد زيادة في التوثيق والتثبت. والحديث في سنن النّسَائي الكُبرى[102].

4-ما جاء في باب (ج ف و) "حدّثنا محمد بن إسحاق، قال: حدّثنا عليّ بن حَرْب، قال: حدّثنا المحاربيّ عبد الرحمن بن محمد، قال: حدّثنا محمّد بن عُمر، عن أبي سلمة، عن أبي هُريرة. قال: قال النّبيّ ﷺ : الحياءُ مِنَ الإيمَانِ والإيمانُ فِي الْجَنَّةِ، والبَذَاءُ مِنَ الجَفَاء والجَفَاءُ في النَّارِ. قلتُ: يقال جَفَوْتُه أَجْفُوه جَفْوَةً؛ أي مَرَّة واحدة، وجَفَاءً كثيراً، مصدر عام، والجفاءُ يكون في الخِلْقَة والخُلُق"[103]. والحديث في سُنن ابن ماجة[104].

5-ما جاء في باب (د ش ش) في بيان معنى الدشيشة وأنّها لغة (أو لُكْنة كما يقرّر الأزهريّ) في الجَشِيشَة "حدّثنا مُحمّد بن إسْحاق السَّعديّ، قال: حدّثنا الرَّمادِيّ، عن أبي داود الطّيالسيّ، عن هشام، عن يحيى ابن يعيش بن الوليد ابن قيس بن طَخْفَة الغِفَارِيّ، قال: وكان أبي من أصْحَابِ الصُّفَّة، وكان رسولُ الله ﷺ يأْمر الرجلَ يأْخُذُ بيد الرّجلِ، والرّجلَ يأْخُذ بيد الرَّجُلينِ، حتى بَقيتُ خامِسَ خمْسَةٍ، فقال رسول الله ﷺ: انْطَلِقوا، فانطَلَقنا معه إلى بيْت عائِشَة، فقَالَ: يا عائِشَةُ، أطْعمينَا. فجاءَت بِدَشِيشَة فأكَلنا، ثمَّ جاءت بِجَيْسَةٍ مِثل القَطاة فأكَلنا، ثم بِعُسٍّ عظيم فَشَرِبنا، ثم انطَلقنا إلى المسْجد ... ودَلَّ هذا الحديث أنَّ الدشِيشَة لُغَةٌ في الجَشِيشَة"[105]. ومع أنّ الأزهريّ أراد الحديث شاهدًا

على لغة (دشيشة) في (الجشيشة) فإنّني لم أجد هذه اللفظة التي رواها في كتب الحديث التي بين يدي، فقد رُويتْ فيها "فجاءت بجشيشة" في سنن النّسائيّ الكبرى[106]ومُسند الإمام أحمد[107]ومسند ابن أبي شيبة[108].

وليس واضحًا ما إذا كان للأزهريّ في الحديث رواية انفرد بها – لم أتمكن من توثيقها– أو وقع منه تحريف، وهذا يبدو بعيدا في حديث يرويه مسندا وبلفظ (حدّثنا) ممّا يعني أنّه سمعه عن شيخه مباشرة ولعلّ الأولى هنا القول برواية انفرد بها.

يتبيّن ممّا أوردته من أحاديث يرويها الأزهريّ عن محّمد بن إسحاق أن لا فرق في منهجه في الاحتجاج بالأحاديث، فهي تمثل شواهد على ما يعرض له من معان لغوية، وأكثر هذه الأحاديث أحاديث صحيحة، وقد يكون بعضها حسنا وقليل منها لم أتمكن من توثيقه في كتب الحديث.

وقبل أنْ أنهي عرض نماذج الحديث التي يرويها الأزهريّ في معجمه؛ أشير إلى رواية نقلها الأزهريّ في معجمه للبخاريّ بسنده إلى عائشة رضي الله عنها، ليس له سند فيها؛ أي لم يروها عن أحد شيوخه، ولم يذكر عمّن أخذها يقول فيها: "روى محمّد بن إسماعيل البُخاريّ، عن أبي مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عن أبي عَاصِم، عن حَنْظلة، عن القَاسِم، عن عائشة أنّها قَالتْ: كان النبي ﷺ إذا اغْتَسَلَ مِنَ الجَنَابة دَعَا بِشَيْءٍ نَحْو الجُلاّب، فأخَذَ بِكفّه، فبَدَأ بِشِقّ رَأسِهِ الأيْمَن، ثمّ الأيسر، فقَالَ بهمَا على وَسَطِ رأسِه"[109].

فهذا نصّ الأزهريّ الذي يرويه عن البخاريّ وإليه ينسبه، وبه استدلّ على معنى الجُلاب في باب (ج ل ب) فقال: "قلت: أراه أراد بالجُلابِ ماءَ الورد وهو فارسيّ مُعرّب، والوَرْد يقال له: جُلْ واب معناه الماء، فهو ماء الورد، والله أعلم"[110].

وممّا لا شكّ فيه أنّ الأزهريّ وقع في التصحيف في روايته للحديث، ذلك أنّ نصّ البخاريّ في صحيحه "دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوَ الحِلاَبِ، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الأَيْمَنِ، ثُمَّ الأَيْسَرِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى وَسَطِ رَأْسِهِ"[111]، الحلاب بالحاء لا الجيم وهو "وعاء يملؤه قدرُ حَلْب النّاقة"[112]كما فسره الشيخ مصطفى البغا في تعليقه على الحديث.

فضلا عن ذلك، فلم أجد لفظة الجلاب في أيّ من روايات الحديث التي تمكّنت من الوصول إليها في الكتب والمصنفات.

فإن تساءل متسائل: كيف وقع الأزهريّ في مثل هذا التصحيف؟ قلتُ الجواب عن هذا من وجهين:

**الأول**: العنوان الذي وضعه البخاريّ للباب، ولم يذكر فيه سوى هذا الحديث؛ ممّا يوحي أنّ المقصود شيء من الطيب، فعنوانه "بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالحِلاَبِ أَوِ الطِّيبِ عِنْدَ الغُسْلِ" وقد تنبّه العلماء إلى ذلك وعرضوا له بالشرح والتفسير، يقول ابن الأثير في كتابه النّهاية في غريب الحديث والأثر: "وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ إِشْكَالٌ، رُبَّمَا ظُنَّ أَنَّهُ تأوّلَه عَلَى الطِّيب فَقَالَ: بَابُ مَنْ بدَأ بالحِلَاب والطِّيب عِنْدَ الغُسْل. وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ: أَوِ الطِّيب، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْبَابِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ «أَنَّهُ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ دَعَا بِشَيْءٍ مثْل الحِلَاب» وأَمَّا مُسْلم فَجَمَعَ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي هَذَا الْمَعْنَى فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْهَا، وَذَلِكَ مِنْ فعْله يَدُلُّك عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الآنِية وَالْمَقَادِيرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ مَا أَرَادَ إِلاَّ الجُلاَّب بِالجِيمِ؛ وَلِهَذَا تَرْجَم الْبَابَ بِهِ وبالطِّيب، وَلَكِنَّ الَّذِي يُرْوَى فِي كِتَابِهِ إِنَّمَا هُوَ بِالْحَاءِ، وهُو بِهَا أَشْبَه، لِأَنَّ الطِّيب لِمَنْ يغْتَسِل بَعْدَ الغُسْل أليقُ مِنْهُ قَبْلَهُ وَأَوْلَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَدَأَ بِهِ ثُمَّ اغْتَسَلَ أَذْهَبَهُ الْمَاءُ"[113].

**الثاني**: إنّ الأزهريّ يروي الحديث عن البخاريّ ولا يحدّث به عن أحد شيوخه، فليس له سند فيه إلى البخاريّ، وربّما بسبب ذلك وقع تصحيف عند نقله تغيّر به معنى الكلمة تغيرًا تاما اضطره إلى البحث عن معنى لها من غير لغة العرب، إذ لم يجد لها معنى في كلامهم فجعلها فارسية مُعرّبة، وقد بحثتُ عن معنى الجُلاب في معجمات أخرى قديمة أو معاصرة للأزهريّ، فلم أجد اللفظ ومعناه الذي ذكره في تهذيبه، وذكره الثعالبيّ في الأشربة بقوله: "الجُلاَّب، السَّكَنْجَبِينُ"[114]، في حين ذَكَرتْه المعجمات المتأخرة نقلًا عن الأزهريّ.

ومن الواضح أنّ الأزهريّ نفسه لم يكن واثقًا ممّا ذكره في معنى اللفظة؛ لذلك وجدناه – على غير عادته – لا يُرجّح معنى ولا يجزم به، بل يقول: (أُراه) ليختم كلامه بقول: (والله أعلم).

وإذا ما كانت روايات الأزهريّ عن شيوخه –وإن اختلفت اختلافًا يسيرًا في بعض الألفاظ عمّا يرويه المحدّثون في مصنفاتهم–في عمومها صحيحة لا تصحيف فيها ولا تحريف، وما استدلّ بها عليه من معان هو ما يُجمع عليه أهل اللغة والحديث؛ فإنّ روايته عن

البخاريّ لم تكن كذلك، فلا سند له عن البخاريّ فيها، ولم يروه عن واحد من شيوخه واكتفى بقوله: رَوى البخاريّ فحسب.

ويمكن تفسير ذلك التصحيف الذي وقع فيه الأزهريّ، وروايته حديثا مسندا للبخاريّ دون أن يتصّل سنده به، أو تكون له رواية فيه، يمكن تعليل ذلك كله بما نقلتُه سابقا من كلام القفطيّ في ترجمته للأزهريّ من أنّه ممّا يُؤخذ عليه أخذه من الصُحُف والرواية عنها دون سماع. فلعلّ هذا ما وقع هنا، فيبدو أنّه نقل الحديث عن نسخة لصحيح البخاريّ – أو من يروي عنه– وقعت بين يديه، ولما لم تكن له رواية لهذا الحديث وَقَعَ التصحيف، فضلا عمّا أشرت إليه من عنوان الباب عند البخاريّ الذي عدّه المحدّثون مُشْكلًا في معناه. وقد يكون التصحيف في النسخة أو الصحف التي نقل عنها الأزهري الرواية، وقع فيها صاحبها أو ناسخها.

وجدير بالذكر هنا أنّ تصحيف الأزهريّ للحديث – إن صحّ–قليل جدًا بل نادر، إذا ما قورن بصحّة ما يرويه من أحاديث. يظهر ذلك جليا لكلّ دارس لمعجم الأزهريّ والأحاديث الواردة فيه، ولهذا وثقه علماء الجَرْح والتعديل في روايته الحديث.

**الخاتمة:**

بعدما انتهى الحديث في المباحث السابقة عن تحديد مصطلح الحديث عند المحدّثين والأزهريّ والمقارنة بينهما، وكذلك عرض وافٍ لنماذج من مرويات الأزهريّ من الحديث النبويّ في معجمه التهذيب؛ نستطيع أن نختم هذه الدّراسة بجملة من الحقائق والنتائج تلخّص أبرز ما توصّلت إليه الدراسة، وتضع تصورًا محددًا لاحتجاج الأزهريّ بالحديث النبويّ:

1- تبيّن أنّ الأزهريّ كان –لاشكّ–على علم بمصطلح الحديث والألفاظ التي استخدمها المحدّثون في روايتهم الحديث، وقد استعملها الأزهري –غالبًا– على النّحو الذي اشتهر عند علماء الحديث ورواته.

2- الأحاديث مذكورة السند، هي تلك التي تبدأ بقوله (حدّثنا–أخبرنا)، وهي ممّا سمعه من شيوخه ورواها عنهم، أمّا تلك الأحاديث التي يستشهد بها ولا يَذكرُ لها سندا؛ فإنّه يستعمل عند روايتها لفظ (رُوي) في نحو قوله: "روي عن النبي ﷺأنه قال: المتشبِّع بما لا

يَملك كلابسِ ثَوبَيْ زُور"[115]. وقــوله أيضا "رُوي عن النبي ﷺ أنه نَهَى عن الصــلاة في أعْطَان الإبل"[116]. ومثل هذا كثير في معجمه يذكر فيه لفظ (رُوي) دون سند للرواية.

3- مَثّل قوله (حدّثنا) (أخبرني) ثمّ (أخبرنا) –بهذا الترتيب–المصطلحات الأكثر استخدامًا في معجم التهذيب، ومن الواضح أنّ معاني هذه المصطلحات كانت حاضرة في ذهنه عند استعمالها – وإن لم يلتزم تلك المعاني دائما– فأكثر من استخدام مصطلح (حدّثنا): أي معنى التحديث مع نون الجمع لمروياته من الحديث النبويّ، ويُفهم منها أنه كان في حَلْقة علم يسمع الحديث عن أحد شيوخه مع جماعة، ويدلّ على أن له سماعا للحديث ورواية وسندا.

في حين خصّ الأزهري لفظ (أخبرني) بمعنى الإخبار مسندا إلى ياء المتكلم لمرويّاته اللغوية التي يرويها عن شيخه (المنذريّ) الذي نقلت بعض المصادر أنّه رَوى معجمه التهذيب عنه، فاختار لفظة (أخبرني) التي دلّت على سنده المتصل في هذه المرويّات عن شيخه الذي لابدّ من أنّهما قد انفردا كثيرا في مجالس علم يحدّث فيها المنذريّ ويسمع الأزهريّ عنه ويأخذ منه، ولهذا خصّه بمصطلح (أخبرني) في أغلب ما يرويه عنه، وكأنه يشير إلى تلقّيه هذا العلم عن شيخه منفردا، وإلى مكانته عنده وسنده المتصل عند تلقيه هذا العلم دون غيره مشافهة منفردا. أمّا استخدامه لفظة (أخبرنا) لمروياته من الحديث واللغة على السواء؛ ففيه توكيد على ما سبق الحديث عنه من تأثره بمنهج المحدّثين ومصطلحاتهم واستخدامها في روايته اللغة كذلك.

وأخيرا مصطلح (حدّثني) الذي كان الأقلّ ورودا في معجمه لما يحمله من دلالة خاصّة هي التحديث والانفراد، وربّما لأجل ذلك استعمله في بعض الأحاديث التي رواها عن المنذريّ أو غيره، ولعلّه سمعها منهم مشافهة منفردا.

فيتبين من ذلك كلّه تأثر الأزهري الواضح بمنهج المحدّثين، وتطبيقه في روايته الحديث واللغة، مع اتباعه منهجا خاصّا به–غالبا–في تخصيص ألفاظ التحديث لمروياته من الحديث، وألفاظ الإخبار لمروياته اللغويّة مع التفريق بين حالتي الجمع والإفراد.

4- اختلاف بعض ألفاظ الأحاديث التي يرويها في معجمه عن تلك المثبتة في كتب الحديث ومصنفاته، والاختلاف المذكور نوعان:

أ– اختلاف نجده في بعض الألفاظ، أو بعض الأحرف اليسيرة – وهو الأكثر عدداً– ولا يؤثر في المعنى العام للحديث، ولا في موضع الاستشهاد، وقد يكون بسبب التحريف في رواية مصنف الأزهريّ الذي لم يحظَ بما حظيتْ به كتب الحديث ومصنّفاته من تدقيق وعناية، وقد يُعزى إلى أنّ للأزهريّ رواية خاصّة به لم أتمكن من إثباتها في كتب الحديث التي بين يديّ.

ب– نوع ثانٍ الاختلاف فيه بين رواية الأزهريّ ورواية المحدّثين كبير، وقد يؤثر على معنى اللفظ والاستشهاد به. وإنْ كنّا نستطيع –في أغلب تلك المواضع– أن نعلّل الاختلاف بما ذكرتُه سابقا من احتمال أن يكون له سند وطريق رواية مختلف لم أجده في كتب الحديث؛ فإنّ ما أشرتُ إليه آنفا في رواية الأزهريّ لحديث البخاريّ عن (الحلاب أو الجُلّاب) يفتح الباب لاحتمال آخر، هو أنّ التصحيف وقع من الأزهريّ نفسه، فالرواية التي جاء بها لم تَثْبُتْ عن البخاريّ، ولا وجود لها في كتب الحديث، واللفظة نفسها لم تُذكر في معجمات اللغة في تلك الفترة، والتحريف في اللفظة كبير نشأ عنه تغيير كامل للمعنى، وإثبات لفظة ومعنى ليس لهما وجود، ولعلّ ما عابه عليه بعضُ أهل العلم من أخذه عن الصحف وراء ذلك التصحيف.

فبأخذه عن الصحف دون سماع، ودون أن يكون له سند ورواية وقع في التحريف، وبهذا أيضًا يمكن تعليل بعض الروايات التي ينقلها ولا نجدها في كتب الحديث.

مع ضرورة التنبيه إلى أنّ هذا النوع من التصحيف أو التحريف يقع فيما يرويه دون سند له عن واحد من شيوخه، ولهذا رجّحتُ نقلها عن بعض الصحف التي قد يكون التحريف فيها أساسا، أمّا مروياته المسندة إلى شيوخه؛ فالاختلاف الذي قد يقع فيها من النوع الأوّل، ولهذا وثقه أهل الجرح والتعديل.

5– لا يبدو أنّ للأزهريّ منهجًا خاصًا في الاستشهاد بالحديث النبويّ على المسائل اللغوية، فقد استشهد به على كلّ ما يعرض له من قضايا لغوية؛ صوتيّة كانت أم صرفيّة أم نحويّة أم دلاليّة، وعلى الأرجح فإنّ حفظه وروايته هما منهجه؛ بمعنى أنّ الحديث الذي يحفظه أو يرويه يكون شاهدا عنده يُثبته متى ما احتاج إليه، أو عرضت له قضية على صلة به.

6- ليس هناك فرق واضح في استشهاده بالحديث على القضايا المختلفة من حيث السّندُ أو السّماعُ والرواية عن أحد شيوخه، فحيثما عرضتْ له قضية لغويّة احتجّ لها بما سمع وروى عن شيوخه من أحاديث نبويّة وآثار عن الصحابة والتابعين. فإن لم تكن له رواية في تلك المسألة أو سماع؛ أتى بما حفظه من أحاديث لم يروها بسندها، أو بما ينقله عمّا توفر بين يديه من مصنفات الحديث، أو نقله غيره ممن سبقوه تأليفًا وتصنيفًا.

وفي الختام؛ يمكننا القول إنّ الأزهريّ- إلى جانب شهرته اللغوية ومعرفته الواسعة بكلام العرب وألفاظهم ومعانيها ودلالاتها- كان أحد رواة الحديث في عصره الذين تلقوه عن كبار المحدّثين في زمانه فأجازوه سماعا ورواية ووثقوه وأشادوا بورعه وضبطه.

فكان لجمعه بين علمي اللغة والحديث سماعا ورواية أثره في مصنّفه من حيث غزارة المادة اللغويّة ومعانيها من جهة، وكثرة استشهاده بالحديث النبويّ على مختلف القضايا اللغويّة من جهة أخرى، مخالفًا بذلك ما درج عليه علماء عصره من تجنّب الاستشهاد بالحديث، وقلة وروده في مصنفاتهم، ومؤسّسا لمنهج جديد يعتمد الحديث شاهدًا – على اللغة ومعانيها- سار عليه من جاء بعده مقتفيا أثره ومتتبعا طريقته ومنهجه الذي يعدّ الأزهري السابق إليه ورائده في زمنه.

## الهوامش والتعليقات:

1- مدينة مشهورة من أمهات مدن خراسان، إليها ينتسب عدد من العلماء (هي الآن مدينة أفغانية في محافظة هراة الأفغانية غربى أفغانستان). ينظر: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي: معجم البلدان، دار صادر–بيروت، ط 2، 1995 م. ج5، ص 396.

2- ياقوتالحموي، معجم الأدباء، ج 5، ص 2321_2322، والقفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، دار الفكر العربي –القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت، 1406 هـ – 1982م.، ج 4، ص177–179، وابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر، ط1، بيروت، 1971م ، ج 4، ص 334–335، والذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ–2006م، ج12، ص328، والسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي، طبقات الشافعية الكبرى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1413هـ، ج 3، ص 63–64، والداوودي، محمد بن علي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص 65–67.

3- الداوودي، طبقات المفسرين، ج2، ص 65–67

4- السبكي، طبقات الشافعية، ج 3، ص 64.

5- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 4، ص 334.

6- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 328.

7- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج 4، ص177.

8- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج4، ص 179.

9- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 11، ص 71.

10- تُعرف بمرو العظمى أشهر مدن خراسان، والنسبة إليها مروزيّ، أخرجت عددا من الأعيان وعلماء الدين منهم أحمد بن حنبل (وهي الآن مدينة في تركمانستان) ينظر ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج 5، ص 112 وما بعدها.

11- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج11، ص 244.

12- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج11، ص181.

13- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج11، ص 270–278.

14- ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج6، ص2471.

15- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 7، ص 336–337.

16- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 9، ص 506.

17- الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 10، ص 548–553.

18- العسقلاني، أحمد بن علي: لسان الميزان، دار البشائر الإسلامية، ط1 2002م، ج5، ص 130.

19- وهو ما يعنينا هنا واقتصر الحديث عليه، وباقي أقسام الأخذ والتحمُّل: القراءة، الإجازة، المناولة، المكاتبة، إعلامُ الراوي للطالبِ بأن هذا الحديثَ أو هذا الكتابَ سماعُه من فلان أو روايتُه، مقتصرًا على ذلك من غير أن يقول: "اروِه عني، أو: أذِنتُ لك في روايتِه، الوصيةُ بالكُتُب، الوجادة، ينظر: ابن الصلاح، عثمان بن الصلاح عبد الرحمن: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، دار المعارف ، ج1، ص316.

20- ابن الصلاح، المقدمة، ج1، ص 316-318.

21- الصالح، صبحي إبراهيم: علوم الحديث ومصطلحه، عرضٌ ودراسة، دار العلم للملايين، ط 15، بيروت – لبنان، 1984 م، ص 90-91.

22- المرجع السابق، ص 91.

23- المرجع نفسه، ص 89.

24- الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، ط 1، بيروت، 2001م، ج 4، ص 228-229.

25- البخاري، محمد بن إسماعيل: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط1، 1422 هـ، ج2، ص121.

26- الأزهري، تهذيب اللغة، ج2، ص 228.

27- الأزهري، تهذيب اللغة، ج14، ص204.

28- ابن حنبل، أحمد بن محمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط1 1421هـ-2001م، ج14، ص 302، وتخريج المحقق للحديث وتضعيفه إياه في هامش الصفحة نفسها.

29- الأزهري، تهذيب اللغة، ج14، ص 204.

30- الأزهري، تهذيب اللغة، ج5، ص 12-13.

31- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1409 هـ، ج6، ص 494

32- الأزهري، تهذيب اللغة، ج4، ص 247.

33- البيهقي، أحمد بن الحسين: شعب الإيمان، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، 1423 هـ-2003 م، ج7، ص121.

34- الحاكم، محمد بن عبد الله: المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1411هـ – 1990م، ج2، ص387، والسنن الكبرى، ج7، ص122.

35- الأزهري، تهذيب اللغة، ج3، ص 189.

36- ابن أبي شيبة، المصنف، ج2، ص128.

37- الأزهري، تهذيب اللغة، ج5، ص 67.

38- البيهقي، شعب الإيمان، ج9، ص 82.
39- الأزهري، تهذيب اللغة، ج2، ص142.
40- الأزهري، تهذيب اللغة، ج2، ص 137.
41- الأزهري، تهذيب اللغة، ج4، ص 164.
42- الأزهري، تهذيب اللغة، ج4، ص 231.
43- الأزهري، تهذيب اللغة، ج11، ص59.
44- البزار، أحمد بن عمرو: مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، مكتبة العلوم والحكم، ط1، المدينة المنورة، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، ج2، ص70.
45- الأزهري، تهذيب اللغة، ج11، ص 107.
46- الأزهري، تهذيب اللغة، ج6، ص164.
47- الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص 158.
48- الأزهري، تهذيب اللغة، ج10، ص 22. والحديث ذكره أبو داود: سنن أبي داود، ج1، ص 203 وضعفه الألباني.
49- الأزهري، تهذيب اللغة، ج12، ص 302، والحديث عند الإمام أحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد، ج45، ص459. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1408 هـ-1988، ج7، ص418، ورد بلفظ (تسلمي) وذكر المحقق أنه تحريف والصواب تسلبي، الصفحة نفسها.
50- الأزهري، تهذيب اللغة، ج4، ص237.
51- الأزهري، تهذيب اللغة، ج9، ص16.
52- الأزهري، تهذيب اللغة، ج11، ص 125-126.
53- الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص 12-15.
54- الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص13.
55- الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص13.
56- الأزهري، تهذيب اللغة، ج3، ص38.
57- مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص403.
58- البخاري: صحيح البخاري، ج2، ص 68.
59- صحيح مسلم، ج1، ص 403.
60- الأزهري، تهذيب اللغة، ج3، ص38.

61- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 4، ص 191.
62- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 4، ص 191.
63- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 4، ص 191.
64- البخاري، صحيح البخاري، ج3، ص 99.
65- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام: المصنف، المجلس العلمي الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ ج5، ص379.
66- الأزهري، تهذيب اللغة، ج5، ص 93.
67- الأزهري، تهذيب اللغة، ج5، ص84.
68- مسلم، صحيح مسلم، ج4، ص198.
69- الأزهري، تهذيب اللغة، ج9، ص 25.
70- الأزهري، تهذيب اللغة، ج9، ص 24-25.
71- الأزهري، تهذيب اللغة، ج9، ص 25.
72- البخاري، صحيح البخاري، ج5، ص61.
73- الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد، ج42، ص 419-421.
74- الأزهري، تهذيب اللغة، ج14، ص 205
75- الأزهري، تهذيب اللغة، ج14، ص 205
76- البخاري، صحيح البخاري، ج6، ص 74.
77- الأزهري، تهذيب اللغة، ج9، ص100.
78- الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد، ج40، ص 510.
79- الأزهري، تهذيب اللغة، ج9، ص 100.
80- النسائي، أحمد بن شعيب: السنن الكبرى، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1421 هـ-2001م، ج6، ص 390.
81- الأزهري، تهذيب اللغة، ج9، ص 100-101.
82- مسلم، صحيح مسلم، ج4، ص1721.
83- الأزهري، تهذيب اللغة، ج9، ص101.
84- الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد، ج41، ص 291.
85- النسائي، سنن النسائي، ج 7، ص 70.
86- البخاري، صحيح البخاري، ج6، ص 10، 15.
87- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 9، ص 100-101.

88- الأزهري، تهذيب اللغة، ص 100.
89- الأزهري، تهذيب اللغة، ص 100-101.
90- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 9، ص 101.
91- الأزهري، تهذيب اللغة، ج5، ص 59.
92- الأزهري، تهذيب اللغة، ج5، ص 59.
93- الأزهري، تهذيب اللغة، ج12، 278.
94- ابن أبي شيبة، المصنف، ج 1، ص 289.
95- الصنعاني، مصنف الصنعانيّ، ج 1، ص 552.
96- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 2، ص35،
97- النسائي، سنن النّسائيّ، ج8، ص 302.
98- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 6، ص 168.
99- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى: مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق، 1404هـ-1984م، ج8، ص46.
100- الأزهري، تهذيب اللغة، ج10، ص352.
101- الأزهري، تهذيب اللغة، ج10، ص352.
102- النسائي، سنن النّسَائي، ج3، ص9.
103- الأزهري، تهذيب اللغة، ج11، ص 140.
104- ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجة، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ج2، ص1400.
105- الأزهري، تهذيب اللغة، ج11، ص 183.
106- النسائي، سنن النسائي، ج 6، ص 216.
107- الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد، ج 39، ص 29.
108- ابن أبي شيبة، مسند ابن أبي شيبة، ج2، ص 111.
109- الأزهري، تهذيب اللغة، ج11، ص63.
110- الأزهري، تهذيب اللغة، ج11، ص63.
111- البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص 60.
112- البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص 60.
113- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد: النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ-1979م، ج1، ص 422.

114- الثعالبي، عبد الملك بن محمد: فقه اللغة وسر العربية، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ-2002م، ص 209.

115- الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص 248.

116- الأزهري، تهذيب اللغة، ج 2، ص 103.

## المصادر والمراجع:


1- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد: **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض، 1409هـ.

2- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ- 1979م.

3- الأزهري، محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة**، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.

4- البخاري، محمد بن إسماعيل: **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه**: صحيح البخاري، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.

5- البزار، أحمد بن عمرو: **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

6- البيهقي، أحمد بن الحسين: **السنن الكبرى**، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1424 هـ- 2003م.

7- البيهقي، أحمد بن الحسين: **شعب الإيمان**، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، 1423 هـ- 2003م.

8- الثعالبي، عبد الملك بن محمد: **فقه اللغة وسر العربية**، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1422هـ-2002م.

9- الحاكم، محمد بن عبد الله: **المستدرك على الصحيحين**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1411هـ – 1990م.

10-ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد: **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، 1408 هـ-1988م.

11-الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي: **معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، 1414هـ – 1993م.

12- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي: **معجم البـــلدان**، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1995م.

13-ابن حنبل، أحمد بن محمد: **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ-2001م.

14- ابن خلكان، أحمد بن محمد: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، دار صادر ،الطبعة الأولى، بيروت، 1971م.

15-أبو داود، سليمان بن الأشعث: **سنن أبي داود**، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

16-الداوودي، محمد بن علي: **طبقات المفسرين**، دار الكتب العلمية، بيروت.

17-الذهبي، محمد بن أحمد: **سير أعلام النبلاء**، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ-2006م.

18-السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي: **طبقات الشافعية الكبرى**، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.

19-الصالح، صبحي إبراهيم: **علوم الحديث ومصطلحه - عرضٌ ودراسة**، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، بيروت - لبنان، 1984م.

20-ابن الصلاح، عثمان بن الصلاح عبد الرحمن: **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، دار المعارف/ د.ت.

21-الصنعاني، عبد الرزاق بن همام: **المصنف**، المجلس العلمي، الطبعة الثانية، الهند يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، 1403هـ.

22-العسقلاني، أحمد بن علي: **لسان الميزان**، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 2002م.

23-القفطي، علي بن يوسف: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، بيروت، 1406 هـ -1982م.

24-ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني: **سنن ابن ماجة**، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

25- مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري: **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

26- النسائي، أحمد بن شعيب: **السنن الكبرى**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، 1421 هـ-2001 م.

27- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى: **مسند أبي يعلى**، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، دمشق، 1404هـ-1984م.